گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
*Vol. 5, No. 3, pp.* 852–867, *Sept.-2017*
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 2518-5128
journals.uoz.edu.krd

# اثر الاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي "دراسة قياسية تحليلية في العراق"

**نسرين مصطو شرفاني**

المعهد التقني زاخو، جامعة دهوك التقنية، أقليم كوردستان – العراق.

**تاريخ الاستلام:** 2016/05 **تاريخ القبول:** 2016/08 **تاريخ النشر:** 2017/09 https://doi.org/10.26436/2017.5.3.438

**الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر الاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي في العراق للفترة(2000 – 2013) في الآجلين القصير والطويل، وقد تم استخدام الأساليب القياسية المتمثلة باختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول إلى هدف البحث. وتوصل البحث إلى أن نتائج البحث في الأجل القصير عن الأجل الطويل لم تختلف كثيراً ، فعلى ضوء نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) ونتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل) تبين أن متغير حجم الاقتصاد الخفي سالب ومعنوي التأثير على حجم الإنفاق الحكومي في الأجلين من خلال تخفيض حصيلة الضرائب وبالتالي انخفاض الإنفاق الحكومي وعدم القدرة على تمويل المشاريع التنموية الحكومية. وتبين من نتائج البحث أن هذا التأثير السلبي للاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي في العراق ضئيل لأن نظام الاقتصاد العراقي لا يعتمد بشكل رئيسي على النظام الضريبي ولكنه يعتمد أساساً على عوائد مبيعاته من النفط والذي يشكل مصدرا أساسيا للدخل القومي وبالتالي أساسا للإنفاق الحكومي.

**الكلمات الدالة:** الاقتصاد الخفي، الانفاق الحكومي، اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك .

## 1. المقدمة

تعد النفقات الحكومية احدى المقاييس المستخدمة لمعرفة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. ويلعب الإنفاق الحكومي دوراً كبيراً في التغيرات التي تحدث في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومؤثراً فيها من خلال توظيف إمكانات البلد المالية في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي وتصحيح هيكل البنية الاقتصادية ، وإزالة التشوه الذي يعاني منه من جهة ، وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية من الجهة الأخرى، ومن المعروف أن الدول النفطية ومنها ضمنها العراق تعد الحكومات من اكبر مشترين في السوق المحلية لان عوائد الثروات الطبيعية تكون في يد الدولة وتعتمد على هذا الريع بالدرجة الأولى أو تعتمد عليها بشكل كلي، ويعتمد حجم الإنفاق الحكومي على مصادر تمويله كالضرائب والرسومات والعوائد النفطية ، وأن أي انخفاض في حجم الإنفاق الحكومي يكون بسبب انخفاض الإيرادات المتحصلة عليه، وهناك عدة أسباب لانخفاض حصيلة الإيرادات وخاصة الضريبية، ومن هذه الأسباب توسع ظاهرة الاقتصاد الخفي.

يعد الاقتصاد الخفي كظاهرة الاقتصادية متعددة الجوانب والأبعاد والآثار ، ويعد من الظواهر القديمة إلا أن الاهتمام به لم يبدأ إلا منذ وقت قريب، ويوجد شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن أنشطة الاقتصاد الخفي ليست منفصلة عن أنشطة الاقتصاد الرسمي وإنما هي مرتبطة ومشتركة معها، بل وتشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي في اغلب الدول، بل أننا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن كل فرد قد يشارك بطريق أو اخرى في مزاولة أنشطة الاقتصاد الخفي سواء كان يعلم أو لا ، مما يترتب على ذلك سلبيات كثيرة ومنها هدر الموارد البشرية والمادية والتأثير على حصيلة الإيرادات الضريبية من خلال التهرب الضريبي مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة وعلى مستوى الإنفاق الحكومي وبالتالي له تأثير سلبي على النمو والتنمية الاقتصادية في البلد.. ومن هنا تأتي أهمية البحث.

### 1.1 مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة إمكانية قياس الاقتصاد الخفي ، وإمكانية قياس حجم هذا الاقتصاد في العراق لبيان مدى تأثيره على الاقتصاد العراقي. كما وتكمن المشكلة في قياس العلاقة بين الاقتصاد الخفي والإنفاق الحكومي في العراق لأجل بيان مدى تأثير هذا الاقتصاد على حجم الإنفاق الحكومي .

### 2.1 هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق للفترة (2000–2013).
- بيان اثر الاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي في العراق للفترة (2000–2013) في الأجلين القصير والطويل.

### 3.1 فرضية البحث:

يفترض البحث

- أن للاقتصاد الخفي تأثير سلبي على حجم الإنفاق الحكومي في العراق .
- كما ويفترض **أن** هذا التأثير ضئيل لأن نظام الاقتصاد العراقي لا يعتمد بشكل رئيسي على النظام الضريبي لكنه يعتمد أساساً على عوائد مبيعاته من النفط والذي يشكل مصدرا أساسيا للدخل القومي وبالتالي أساسا للإنفاق الحكومي.

4.1 **منهجية البحث:**

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والكمي لتفسير طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الخفي وحجم الإنفاق الحكومي في الأجل القصير والطويل من خلال الأساليب القياسية المتمثلة باختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وتم اختيار الفترة الزمنية 2000–2013 كفترة للدراسة لأجل تسليط الضوء على أثر الاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي كفترة حديثة من تاريخ العراق، وايضا بسبب توفر البيانات اللازمة للدراسة في الفترة المذكورة .

5.1 **محاور البحث:**

- المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي والاقتصاد الخفي
- المبحث الثاني : قياس حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد العراقي للفترة ( 2000–2013 )
- المبحث الثالث: تقدير وتحليل اثر الاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي في العراق للفترة ( 2000–2013 )

6.1 **الدراسات السابقة:**

- دراسة قام بها ( Fethi ÖĞÜNÇ , Gökhan YILMAZ , 2000) بعنوان "تقدير الاقتصاد السري في تركيا" وقد هدف البحث إلى تقدير حجم الاقتصاد السري في الاقتصاد التركي ، وتوصل البحث إلى أن استخدام الأساليب المختلفة لتقدير حجم الاقتصاد السري يؤدي إلى تقديرات مختلفة لهذا الاقتصاد في البلد ، والنتائج المتحصلة تكون غير دقيقة ولا تعبر بشكل دقيق عن الحجم الحقيقي لهذا الاقتصاد.(1)

- دراسة قام بها (Manuel A. Hernandez) بعنوان "تقدير حجم اقتصاد الظل في بيرو، واستخدام طريقة الطلب على العملة" وكان الهدف من البحث تقدير حجم اقتصاد الظل في بيرو للفترة ( 1975–2005 ) ، واستنتج البحث إلى أن أنشطة اقتصاد الظل في تزايد مستمر حول العالم وهناك العديد من الاسباب ومنها العبء الضريبي المتزايد والتعقيدات الإجرائية وغيرها من الأسباب، وإنه من الصعب الحصول على تقديرات حقيقية حول حجم هذا الاقتصاد في البلد ، وقد قدر حجم الاقتصاد الخفي في بيرو بين 44 ٪ و 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.(2)

- دراسة قام بها ( Friedrich Schneider , Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro, 2010 ) بعنوان اقتصاديات الظل في جميع انحاء العالم تقديرات جديدة لـ162 بلد من عام 1999 إلى 2007 ، كان الهدف من وراء هذا البحث هو العمل على تقدير حجم اقتصاد الظل في بلدان عينة البحث وتتضمن بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وبلدان ذو الدخل المرتفع ، واستنتج البحث ان متوسط حجم اقتصاد الظل في بلدان صحراء جنوب أفريقيا حوالي 38.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما في البلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى كان حوالي 36.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي ذو الدخل المرتفع بلغ حجم اقتصاد الظل 13.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تبين ان هناك تبايناً في تقديرات حجم اقتصاد الظل في هذه البلدان خلال فترة البحث، مما خلص البحث إلى ان اقتصاد الظل منتشر في البلدان النامية أكثر من المتقدمة.(3)

- دراسة قام بها ( بو دلال علي ، 2013) بعنوان "انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية" وقد هدف البحث إلى معرفة الآثار التي تتركها أنشطة الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري باستخدام الطريقة النقدية لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر للفترة (2010–1970)، واستنتج البحث إلى ان كل بلدان العالم بمختلف ايدولوجياتها ومستوى تقدمها الاقتصادي تواجه ظاهرة انحراف أنشطتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة نحو قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية وتسمى بالاقتصاد الخفي والذي يتواجد مع الاقتصاد الرسمي ، بل وقد يكون مكملا للاقتصاد الحقيقي الرسمي ومنافساً له، وقد بلغ حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970–2010) حوالي 30 ٪ من الاقتصاد الجزائري. (4)

- دراسة قام بها ( Edward Asiedu and Thanasis Stengos , 2014) بعنوان "تقدير الاقتصاد السري في غانا " وكان الهدف الرئيسي للبحث تقدير حجم الاقتصاد السري في غانا خلال الفترة 1983–2003 ، وتوصل البحث إلى أنه لا يوجد اتفاق محدد حول طريقة تقدير حجم هذا الاقتصاد ، وإن انسب طريقة هي طريقة طلب على العملة وهي الطريقة النقدية ، واستنتج البحث أنه خلال هذه الفترة بلغ متوسط حجم الاقتصاد السري في غانا على المدى الطويل حوالي 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي.(5)

- دراسة قام بها (Friedrich Schneider and Andreas Buehn, 2014) بعنوان " تقدير حجم اقتصاد الظل: الطرق والمشاكل واسئلة مفتوحة " وقد هدف البحث إلى عرض الطرق المختلفة لتقدير حجم اقتصاد الظل ومعرفة ايجابيات وسلبيات كل طريقة، وتوصل البحث إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد طريقة مثالية تعبر بشكل دقيق عن حجم هذا الاقتصاد، فكل طريقة له مميزات وسلبيات.(6)

7.1 **الدراسة الحالية:**

تمتاز الدراسة الحالية باستخدام الطريقة النقدية لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق للفترة( 2013–2000 ) ، واستخدام الأساليب القياسية المتمثلة باختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ باستخدام برنامج ( Eviews 4 ) لمعرفة أثر هذا الاقتصاد على حجم الإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل خلال هذه الفترة.

## 2.المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي والاقتصاد الخفي

### 1.2 الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي(الإنفاق العام ):

تعرف النفقة العامة بانها مبلغ من المال تصرفه الدولة او من ينوبها من المؤسسات العامة بهدف إشباع حاجة عامة أي تحقيق منفعة عامة. وتعد من الوسائل المستخدمة للتأثير على حركة النشاط الاقتصادي في البلد لما لها من دور كبير في التأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والمالية، كما وان تطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي بهدف إشباع الحاجات العامة قد أدى إلى تطور مفهوم النفقات العامة وتعدد أنواعها، تقسيماتها، القواعد التي تحكمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.(الجنابي ، 1991 : 10)

و يختلف حجم الإنفاق الحكومي من دولة إلى أخرى ويختلف من فترة إلى أخرى داخل الدولة، وان حجم النفقات الحكومية يعتمد على عدد من المحددات الأساسية أو العوامل : ومنها:(العمري ، 1986 : 82–83)

**1.1.2مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** اقتصر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على حفظ الأمن وتحقيق العدالة وعدم التدخل في العملية الإنتاجية في الفكر الاقتصادي التقليدي الذي يعتمد على فكرة تحقيق التوازن التلقائي، فلم يكون للنفقات الحكومية تأثير كبير على النشاط الاقتصادي. ولكن في ظل تطور دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وظهور المبادئ الاشتراكية ادى ذلك إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي نتيجة الإنفاق على بناء المصانع والمنشآت الإنتاجية أي القيام بالعملية الإنتاجية الى جانب قيام الدولة بوظائفها التقليدية المتمثلة بتحقيق الأمن والدفاع والعدالة. وخاصة بعد أزمة الكساد العالمي 1929 وظهور أفكار المدرسة الكينزية التي طالبه بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الإزمة.

**2.1.2 مدى إمكانية الدولة في تحصيل الإيرادات العامة** (Public Revenues):تمتلك الدولة قدر كبير من المرونة في تحصيل الإيرادات العامة السيادية المتمثلة بالضرائب والرسوم وإصدار النقدي الجديد والقروض وإيرادات أملاك الدولة وخاصة الموارد الطبيعة(النفط كما هو الحال في العراق )، مما يتيح لها القدرة على تحديد حكم نفقاتها دون التقيد بحجم الإيرادات العامة، إلا ان قدرتها في تحصيل الإيرادات قد يؤثر على مستوى معيشة الافراد ودخلهم وبالتالي عدم تحقيق العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي. بعبارة أخرى ان قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات ليست مطلقة وإنما هناك عوامل تحدد مدى قدرتها على تحصيلها. كما وأن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو الحجم الذي يتحقق معه الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية ويحقق معدل نمو أعلى في إطار توزيع الأعباء بين الأفراد بشكل عادل.

إن تطور مفهوم الإيرادات العامة ارتبط بتطور المالية العامة ، ففي ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة (الدولة الحارسة) تلجأ الدولة إلى تحصيل الإيرادات لتمويل نفقاتها فقط، ومن الضروري ان تتحقق التوازن في الموازنة العامة، بعبارة أخرى يتم تغطية النفقات من خلال الإيرادات العادية دون اللجوء إلى القروض العامة، حيث يتم إقرار النفقات قبل الإيرادات حتى لا يكون هناك أي فائض في الإيرادات، الإ انه مع تطور دور الدولة إلى الدولة المتدخلة بعد الأحداث التي وقعت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأزمة 1929 تبين بان تحقيق توازن الميزانية ليس أمرا مهماً بقدر أهمية تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يتطلب التوسع في حجم النفقات الحكومية من جهة وقد يتم اللجوء إلى القروض العامة لتمويل بعض النفقات من جهة اخرى.(العمري ، 1986 : 83)

وفي ظل زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وما ارتبط به من توسع وتنوع في مصادر الإيرادات اللازمة لمواجهة نفقاتها المتزايدة، احتلت الضرائب دوراً مهما فبعد أن كان الهدف من فرض الضرائب هدفا ماليا متمثلاً في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة كنتيجة لاتساع دور الدول في النشاط الاقتصادي ،انتقلت بعد ذلك الى كونها الأداة المناسبة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والحد من الأزمات والتقلبات الاقتصادية في الدول الرأسمالية، فضلاً عن ذلك التأثير في حجم الادخار والاستثمار والأسعار ومن ثم في حجم الناتج القومي والصادرات وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المطلوب، فضلاً عن تحقيق العدالة في توزيع الدخول.(عبيس ، 2010 : 2–8)

**3.1.2مستوى النشاط الاقتصادي** The level of economic activity: يتأثر حجم الإنفاق الحكومي بالحالة الاقتصادية للبلد، ففي فترة الركود تنخفض مستويات الإنتاج والتشغيل نتيجة لانخفاض الطلب الكلي فيتطلب الأمر زيادة الإنفاق لتنشيط حركة الاقتصاد وبذلك يزداد الطلب الكلي ومما يؤدي إلى زيادة الإنتاج أي اتباع سياسة مالية توسعية، بينما في فترة التضخم يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض الإنفاق بهدف الحد من زيادة الطلب والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار. ولكي تكون السياسة المالية فعالة التأثير يتطلب الأمر ان يكون الجهاز الإنتاجي للبلد مرن وقادر على أن يستجيب لزيادة الطلب، ولهذا نلاحظ بأن السياسة المالية في الدول المتقدمة أكثر فعالية من السياسة المالية المتبعة في الدول النامية والسبب يعود إلى ضعف مرونة جهاز الإنتاجي في هذه الدول وعدم قدرتها على الاستجابة لزيادة الطلب، وبالتالي فان أي زيادة في

الإنفاق الحكومي في فترة الركود لن تكون مجدية، لان الطلب سوف يزداد دون ان يرافقه زيادة في الإنتاج وتبقى مشكلة الركود قائمة.(العمري ، 1986 : 84 )

تشكل النفقات العامة في اغلب الدول نسبة كبيرة من الدخل القومي، ولها تأثير كبير على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول، فهي أداة تمكن الدولة من خلالها على السيطرة على الاقتصاد القومي وتوجيهه بما يخدم المجتمع ويحقق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، ويترتب على النفقات العامة آثار عديدة ، فهي تؤثر على الناتج القومي من خلال زيادة الطلب الكلي وهذا يعتمد على مقدار ونوع النفقة ومدى مرؤنة الجهاز الإنتاجي، كما ان توسع النفقات العامة يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد مما يساعد هذا على زيادة مستوى الاستهلاك والادخار أي بمعنى زيادة الطلب مما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج.(دراوسي ، 2006 : 172)

يستخلص مما تقدم أن الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية، التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وإنجاح سياستها الاقتصادية المتبعة. وتسعى الدول جاهدة لتحديد مصادر تمويل نفقاتها فبعض الدول تعتمد على الضرائب وبنسبة كبيرة من إجمالي إيرادات الدولة، في حين بعضها تعتمد على مصادر أخرى كالنفط مثل العراق لتمويل ميزانيتها وصرفها على أوجه الإنفاق المختلفة والمتمثلة بـ (رواتب الموظفين وأجور عاملين والإنفاق على البنية التحية كالمياه والطرق والجسور والكهرباء وغيرها)، فإذا كان حجم النفقات اقل من الإيرادات فيكون هناك فائض في الميزانية، في حين إذا كان حكم الإنفاق اكبر من الإيرادات المتحصلة يحدث عجز في الموازنة ويتم معالجته باللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الداخلية أو الخارجية أو إصدار السندات الحكومية أي ما يعرف بـ (تمويل بالعجز )، وعليه فإن خفض الإيرادات المتحصلة يترتب عليه خفض الإنفاق الحكومي، مما يترتب على ذلك من مشاكل، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي لخفض حصيلة الإيرادات ومنها توسع ظاهرة الاقتصاد الخفي.

## 3. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الخفي

### 1.3 تعريف الاقتصاد الخفي:

يعد الاقتصاد الخفي كظاهرة اقتصادية قديمة موجودة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد بدأ الاهتمام به منذ السبعينيات من القرن الماضي. ويعد Gutmann أول من أشارة إلى ذلك في بحثه عن الاقتصاد السفلي Subterranean Economy عام (1977)، وبينه مدى خطورة عدم تسجيل المعاملات الاقتصادية في حسابات الناتج القومي . وتوالت بعد ذلك الدراسات لإثبات الفرضية التي اشار اليها جوتمان.( Gutmann,1977 : 26)

ولمعرفة مفهوم وآثار الاقتصاد الخفي وكيف يمكن احتسابه والتعامل معه، يتطلب الأمر تحديد تعريف للاقتصاد الخفي. وقد وردت عدة تعريفات له ولكن أبرز هذه التعاريف هو التعريف الاقتصادي الذي يشير بأنه الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا يتم تسجيل عملياته الإنتاجية في سجلات الحسابات القومية، ولا يلتزم بالقوانين والتشريعات الصادرة ولا يضمن الأنشطة غير المشروعة بل يتضمن الدخول غير المسموح بها والمتولدة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة.(شيحان ، 2013 : 3)

كما ويعرف الاقتصاد الخفي بأنه تلك الانشطة التي تمارس بشكل غير معلن ولا تخضع لرقابة وإدارة الدولة، ايضا عرف اقتصاد الخفي على انه أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب والإحصائيين الحكوميين.(علي ، 2013 : 140)

يعرف أيضا بانه ذلك الاقتصاد الذي يتمثل بكافة الدخول التي لا تخضع للمؤسسات الضريبية، في حين ينصرف الاخرون الى تعريف هذا الاقتصاد إلى الناتج القومي غير المحسوب أو ذلك الجزء منه والذي كان من المفروض أن يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي الا إنه م يدخل لسبب ما في تلك الحسابات. (صالح ، 2005 : 4)

ولكون هذه الظاهرة تتفرع مجالاتها يطلق عليها اسماء متعددة وحسب هذا المجال: (شيحان ، 2013 : 3)

- ففي حالة التعامل مع سلعة محرمة الاستخدام كالمخدرات وتجارة الرق والآثار والأسلحة وتجارة البشر والتهرب الضريبي والرشوة والاختلاس والسرقة وكذلك تهريب الأموال والسلع وأنشطة القمار والدعارة تسمى باقتصاد الجريمة او الاقتصاد الأسود.
- اما عندما يتم إنتاج سلعة أو خدمة من عمليات إنتاجية لم يتم الترخيص لها عندئذ تسمى بالاقتصاد غير الرسمي.

وعليه يمكن تعريف الاقتصاد الخفي **Hidden Economy** بانه يشمل كافة المعاملات الاقتصادية والتي تولد دخلا ولا يتم تسجيلها في حسابات الدخل القومي إما لأسباب مقصودة ومتعمدة بهدف التهرب من الالتزام بالإجراءات القانونية او أن هذه المعاملات مخالفة للأنظمة والقوانين وغير مشروعة في الدولة المعنية.

### 2.3 أسباب ظهور الاقتصاد الخفي:

يعود ظهور الاقتصاد الخفي إلى عدة أسباب أهمها:(عوض ، 2002 : 8–11) و (الجوراني ، 2013 )

أ– الأنظمة الضريبية غير العادلة Unfair tax regulations تؤدي إلى دفع المكلفين بالضريبة إلى اللجوء إلى أساليب تمكنهم من التهرب من دفعها وعن طريق الغش والتزوير والحيل القانونية ، هذا ما يدفعهم نحو ممارسة أنشطة الاقتصاد الخفي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالنظام الضريبي الذي لا يتسم بالعدالة والمساواة، يقود إلى ظهور هذا الاقتصاد الغير المقبول المرفوض. وقد أشار الاقتصادي "

" Hansson إلى أنه نتيجة لارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي في السويد دفع المكلفين إلى التهرب من دفعه، فقد وصل نسبة التهرب إلى نسبته 65٪ من الدخول غير المكشوف عنها ، مما يشكل عاملاً مهما يؤدي إلى ظهور الاقتصاد الخفي في السويد، فالعامل الذي يزاول نشاط في أنشطة الاقتصاد الخفي ساعة إضافية بنصف الأجر الذي يحصل عليه في الاقتصاد الرسمي سيحصل على دخل صافي يساوي ضعف إيراده من تلك الساعة إذا ما عمل في الاقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة عن هذه الساعة الإضافية. وعلى الرغم من كفاءة النظام الضريبي في السويد ونسبة الفساد الإداري المنخفضة في مؤسساتها الضريبية والتي تقدر ان تحاصر أنشطة الاقتصاد الخفي في أضيق نطاق ممكن مقارنة بدول، إلا أن ارتفاع معدلات الضريبة فيها خلقت دوافع لدى الأفراد للتحول نحو الاقتصاد الخفي.

ب– الأنظمة السياسية الفاسدة Unfair political systems، والتي بدورها تعمل على خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مستقرة تسودها الفساد والرشوة والمحسوبية.

ت– يفضل بعض الأفراد مزاولة الأنشطة الاقتصادية بشكل خفي وخاصة في الدول النامية مقارنة بفرص العمل الذي يجدونها في الاقتصاد الرسمي قد يكون السبب هو لأنهم يكسبون دخل اكبر من الوظائف المستترة مقارنة بمكسبهم من الوظائف الرسمية.

ث– إن مستويات الأجور المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشي تدفع الأفراد إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية.

ج– إن الإجراءات (الإدارية والتنظيمية والقضائية) الروتينية والمعقدة وارتفاع كلفة المعاملات تدفع الأفراد إلى إتباع الطرق غير المشروعة لإتمام معاملاتهم.

ح– انتشار الفساد الإداري والمالي وتعقيد التنظيمات الحكومية ومنح رخص العمل وسندات الملكية للأراضي، لا شك فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من المشاكل وانتشار أنشطة الاقتصاد الخفي.

خ– عدم قدرة الحكومة او القطاع الخاص على توفر فرص العمل وضعف إمكانية استيعاب العمالة الفائضة .

د– إن وجود البطالة المقنعة يدفع العاملين إلى البحث عن فرص عمل إضافية يجدون بها أنفسهم ويستغنـــــدون منها مادياً ومعنوياً فيلجاون إلى ممارسة أنشطة الاقتصاد الخفي.

ذ– إن هجرة الأفراد من الريف إلى المدينة بهدف تحقيق الدخل يؤدي إلى قبولهم بأي نشاط يكسبهم دخل.

ر– سهولة مزاولة أنشطة الاقتصاد الخفي حيث يمكن ممارستها في أي مكان في البيت أو الشارع أو حتى داخل المؤسسة وفي أي وقت.

ز– ان مزاولة انشطة الاقتصاد الخفي تكثر في فترة الأزمات وخاصة في فترات عدم وجود استقرار سياسي في البلد.

س– ضخامة حجم مستوى التوظيف في القطاع الحكومي، فضلاً عن افتقار القوى العاملة إلى المهارات المطلوبة لتنمية القطاع خاص.

### 3.3 الآثار المترتبة على الاقتصاد الخفي:

يترتب على الاقتصاد الخفي اثاراً سلبية و ايجابية ومنها :

**1.3.3 الآثار السلبية** :إن وجود الاقتصاد الخفي يؤدى إلى آثار سلبية على الاقتصاد ومنها: (علي ، 2008 )

– تشويه البيانات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي والادخار ومستوى التوظيف وتوزيع الدخل.

– فقدان حصيلة الضرائب : لان جانبا من الدخل لا يدفع عنه ضرائب، نتيجة عدم قيام الأفراد بالكشف عن دخولهم للسلطات الضريبية، مما يؤدى إلى انخفاض حجم الإيرادات العامة .

– يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل سلبي على سياسات الاستقرار الاقتصادي في البلد

– الأثر على توزيع الموارد: في حالة حدوث نمو في الاقتصاد ككل بما فيه الاقتصاد الخفي ستزداد الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة وتوفير التمويل اللازم، عن طريق زيادة معدل الضريبة التي تفرض فقط على انشطة الاقتصاد الرسمي ، مما يؤدي إلى تهرب المكلفين عن دفع الضريبة، ويتوجه الأفراد والمؤسسات إلى مزاولة انشطة الاقتصاد الخفي ، وبالتالي اغلب الموارد تتجه الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الخفي وسيستمر هذا التدفق طالما أن معدلات العائد الصافي ( بدون الضريبة ) أعلى في الاقتصاد الخفي عن الاقتصاد الرسمي.

### 2.3.3 الآثار الايجابية

يترتب على وجود الاقتصاد الخفي اثأر إيجابية على الاقتصاد ومنها:(علي ، 2013 : 143)

– يؤثر بشكل ايجابي على مستوى التوظيف من خلال خلق فرص عمل ومعالجة أزمة البطالة وتوفير دخل مما يقلل من حدة الفقر، لان الأمر لا يتطلب وجود موافقات رسمية للتشغيل.

– يؤثر على ميزان المدفوعات( Balance of Payments ) حيث يخفض من حجم الاستيرادات وبالتالي يؤفر العملة للبلد مما يساهم في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

– يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية وتطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الإنتاج والعرض السلعي.

يتبين مما تقدم إن مزاولة أنشطة الاقتصاد الخفي يترتب عليه أثار سلبية وايجابية، إلا أن تلك الأنشطة لا يتم تسجيلها في الحسابات القومية، وليس كل الأنشطة التي يتم ممارستها هي غير مشروعة بعضها مشروعة وبعضها غير مشروعة، وتنتشر بشكل اكبر في الدول النامية فكثير من الأعمال المنزلية كطهو الطعام والخياطة والكي والأمور التنظيفية والخدمية الأخرى يتم تصنيعها في المنازل. كما أن المشروعات الزراعية الصغيرة غالباً ما يتم إدارتها من قبل الأسرة ،

وأغلب هذه الأنشطة تعد أنشطة اقتصادية مشروعة ولكنها لا تدخل في حسابات الدخل القومي وتدخل في إطار الاقتصاد الخفي.

## 4.المبحث الثاني: قياس حجم الاقتصاد الخفي في العراق للفترة ( 2000–2013)

من الصعوبة تقدير حجم الاقتصاد الخفي بشكل دقيق الا انه لا يمنع من محاولة تقديره حجمه.ونظراً لعدم الاتفاق على إعطاء تعريف محدد لاقتصاد الخفي فإن نتائج التقدير دائما متباينة حتى اذا كان التقدير لاقتصاد دولة واحدة، وهناك العدد من الطرق لقياسه، ولكن بشكل عام هناك طريقتي، المباشرة التي تقوم بتقدير الأنشطة من خلال إجراء مسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية، والأخرى، والغير المباشرة وتقوم على محاولة اكشف الآثار المترتبة على وجود هذا الاقتصاد.

### 1.4 أهم الطرق والأساليب لقياس حجم الاقتصاد الخفي : ومن هذه الطرق والأساليب :

**1.1.4 حساب الناتج القومي الإجمالي**: تعتمد دائرة مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الطريقة عن طريق اختيار مجموعة من العوائل بشكل عشوائي ذو مستويات دخول مختلفة، ودراسة مصادر دخلهم وأوجه الصرف مع التركيز على أوجه الإنفاق الترفي مثل(القصور ،التحف ، السيارات، السياحة.. إلخ)، حيث يتم المقارنة بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب فالفارق بينهما هو الاقتصاد الخفي.(– Tanzi , 1983 : 283 305)

**2.1.4 اعتماد الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصا**: عن طريق توزيع استمارات على البائعين والمشترين للمقارنة بين أجوبتهم من خلال التركيز على جانب معين كالإنفاق مثلاً حيث يتم مقارنة إنفاق فئة معينة من الناس مع فئات أخرى، فلفارق بين الدخول الرسمية والإنفاق الفعلية يعبر عن حجم الاقتصاد الخفي. إن تطبيق هذه الطريقة يتطلب جهداً كبيراً من حيث صياغة الأسئلة وكيفية التوصل إلى النتائج، وتعتمد الدول الاسكندنافية وخاصة السويد والنرويج على هذه الطريقة.

**3.1.4 طريقة التقدير المباشر**: حسب هذه الطريقة يتم تحديد النشاطات وتقدير دخول العاملين فيه ، ثم يحسب الدخل المكتسب من هذه النشاطات بشكل تقريبي، ومن ثم يتم جمعها للوصول إلى حجم الاقتصاد الخفي، يعاب على هذه الطريقة افتقارها إلى الدقة مع ذلك هناك دول تستخدمها مثل أمريكا.

**4.4.1 طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل**: يتم حساب الاقتصاد الخفي حسب هذه الطريقة من خلال حساب الفارق بين (قوة العمل، وعدد العاملين)، ويتم تقدير الإنتاج الإجمالي الفعلي( إنتاجية العامل الواحد * عدد العمال) ، وبالتالي فإن الإنتاج في الاقتصاد الخفي يتمثل بالفارق بين (قوة العمل وعدد العاملين* إنتاجية العامل)، تحتاج هذه الطريقة إلى معرفة إنتاجية العمل في كل قطاع،مع إعطاء صورة تقريبية عن حجم الاقتصاد الخفي، هناك بعض الدول مثل إيطاليا و دول أخرى الاتحاد الأوربي الأخرى تتبع هذه الطريقة.

**5.1.4 المراجعات الضريبية و التهرب الضريبي**: من خلال مراجعة سجلات الضرائب والكشف عن التهرب من دفعه.(علي ، 2013 : 143)

**6.1.4 الطريقة النقدية:** تعد من أكثر الطرق المتبعة لمعرفة حجم الاقتصاد الخفي، حيث تعتمد أساسا على المتعاملين في الاقتصاد الخفي يستخدمون النقود السائلة لإخفاء معاملاتهم مقارنة لو استخدمت وسائل أخرى للدفع كالشيكات والحوالات، فكلما ازداده حجم الاقتصاد الخفي كلما زاده مستوى الطلب على النقود السائلة. ولهذا أجريت دراسات عديدة عن مستوى الطلب على النقود في محاولة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، في محاولة للإجابة عن السؤال المطروح "ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها إذا لم يكن هناك اقتصاد خفي ؟ وعليه فإن الفرق بين حجم الطلب على النقود في الاقتصاد الرسمي والطلب على النقود التمويل المعاملات في ظل غياب الاقتصاد الخفي يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الاقتصاد الخفي، ومن ثم قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي والتي عن طريقها يتم تقدير حجمه .وتعتمد هذه الطريقة على الأساليب التالية.( سلمان ، 2007 : 16– 17)

أ– **أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب**

يعد Gutmann اول من أشار واستخدمه هذه الطريقة في عام 1977 ، هذه طريقة تفترض أن معاملات الاقتصاد الرسمي تستخدم النقود إلى جانب الحسابات الجارية(ودائع تحت الطلب)، في حين معاملات الاقتصاد الخفي تستخدم النقود السائلة فقط لإتمام معاملاتها، وعليه يمكن من خلال معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب معرفة حجم الاقتصاد الخفي، وقد تعرض هذا الأسلوب إلى مجموعة من الانتقادات ومنها: (Gutmann , 1997 : 26-34)

- إن افتراض سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي واحدة افتراض غير منطقي.
- قد تحدث تلف أو ضياع لكمية من النقود التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، مما يؤثر على تقديرات حجم الاقتصاد الخفي.
- قد لا يرجع زيادة في كمية النقود السائلة إلى نمو الاقتصاد الخفي وإنما نتيجة لحدوث تغييرات في مستوى الدخل والاستهلاك و سعر الفائدة.
- ليس هناك ما يمنع من استخدام أساليب أخرى لتسوية المعاملات في الاقتصاد الخفي إلى جانب النقود السائلة.

ب– **أسلوب المبادلات**

استخدم fiege في دراسة له سنة 1979هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي ، يفترض أن النقود تستخدم في المبادلات الاقتصاد

الخفي أو الاقتصاد الرسمي،والعلاقة ثابتة بينهما ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه الطريقة أفتراضها بان سرعة تداول النقود ثابتة وواحدة في الاقتصادين الرسمي والخفي.(سلمان ، 2007 : 17)

**ت- أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة**

يفترض انه كلما توسع نشاطات الاقتصاد الخفي كلما زاد الحاجة أكثر إلى النقود السائلة تتزايد مما يؤدي إلى زيادة تداول نسبة الأوراق ذات الفئات النقدية المرتفعة لتسهيل المعاملات. يعاب على هذه الطريقة إن افتراض زيادة تداول النقود ذات الفئات النقدية المرتفعة إلى وجود الاقتصاد الخفي افتراض غير واقعي ، لأنه قد يرجع إلى عوامل أخرى كالتضخم مثلاً.(سلمان ، 2007 : 18)

إن استخدام طريقة الدخل النقدي بأساليبها الثلاثة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي تعاني من ثغرات وهو أن التغيرات في المعدلات النقدية قد لا ترجع فقط إلى التغير في حجم الاقتصاد الخفي، وتصبح معقولة إذا افتراضنا غياب تأثير عوامل أخرى على هذه المعدلات.

## 2.4 الأسلوب المستخدم لقياس حجم الاقتصاد الخفي في الدراسة الحالية:

في هذا البحث تم استخدام الطريقة النقدية من خلال معدل النقود السائلة في التداول إلى الودائع تحت الطلب، وتم اعتماد سنة 2013 كسنة أساس على اعتبار ان نسبة النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب اقل ما يمكن من بقية السنوات، وقد استخدمت المعادلات التالية لغرض تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد العراقي من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي(البنك المركزي العراقي ، 2014 ) ، وتم وضع النتائج في الجدول (1).

$$K = C / D$$

$$Rk = K_t - K_0$$

$$V = GDP / M_1$$

$$HE = V * C * RK$$

حيث ان :

C = كمية النقود في التداول

D = الودائع تحت الطلب

RK = معدل النمو في نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب

V = سرعة دوران النقد

M1 = عرض النقد بمفهومه الضيق

GDPnonoil = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون مساهمة القطاع النفطي

HE = الاقتصاد الخفي

**جدول (1): تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد العراقي للفترة ( 2000 – 2013 )**

| Years | C | D | M1 | K | RK | V | HE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1.47432E+12 | 2.53685E+1 | 1.72801E+12 | 5.811620711 | 4.90982856 | 0.76640185 | 5.54773E+12 |
| 2001 | 1.78269E+12 | 3.76398E+11 | 2.15909E+12 | 4.736186165 | 3.83439401 | 0.49345164 | 3.37301E+12 |
| 2002 | 2.56369E+12 | 4.49908E+11 | 3.0136E+12 | 5.698260533 | 4.79646838 | 0.96035739 | 1.18092E+13 |
| 2003 | 4.62979E+12 | 1.02566E+12 | 5.7736E+12 | 4.513948038 | 3.61215589 | 1.59366399 | 2.66517E+13 |
| 2004 | 7.16295E+12 | 8.57518E+11 | 1.01486E+13 | 8.353113287 | 7.45132114 | 2.20411906 | 1.17641E+14 |
| 2005 | 9.11284E+12 | 1.14368E+12 | 1.13991E+13 | 7.968030253 | 7.0662381 | 2.72371888 | 1.7539E+14 |
| 2006 | 1.09681E+13 | 9.4845E+11 | 1.54601E+13 | 11.56423533 | 10.6624432 | 2.74502913 | 3.21022E+14 |
| 2007 | 1.42317E+13 | 1.40053E+12 | 2.17212E+13 | 10.16168937 | 9.25989721 | 2.28059487 | 3.00546E+14 |
| 2008 | 1.84925E+13 | 2.81192E+12 | 2.81899E+13 | 6.576477391 | 5.67468524 | 2.39771267 | 2.51614E+14 |
| 2009 | 2.17757E+13 | 2.39372E+12 | 3.73E+13 | 9.096995808 | 8.19520366 | 2.15648432 | 3.84838E+14 |
| 2010 | 2.43422E+13 | 3.16514E+12 | 5.17435E+13 | 7.690725454 | 6.7889333 | 1.42230484 | 2.35047E+14 |
| 2011 | 2.82874E+13 | 3.432E+12 | 6.24739E+13 | 8.242238054 | 7.3404459 | 1.37914489 | 2.86368E+14 |
| 2012 | 3.05936E+13 | 3.31422E+13 | 6.37359E+13 | 0.923101811 | 0.02130966 | 1.96906386 | 21.28371E+1 |
| 2013 | 3.5022E+13 | 3.8836E+13 | 7.3858E+13 | 0.901792152 | 0 | 1.9212543 | 0 |

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على : بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي النشرات السنوية للسنوات 2000 – 2013 .

يمثل العمود الثاني والثالث من الجدول كل من العملة في التداول والودائع تحت الطلب(الودائع الجارية) على التوالي، وتم الحصول عليهما من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، بينما العمود الرابع يمثل عرض النقد بمفهومه الضيق M1 وهو حاصل جمع العملة في التداول مضافاً اليه الجارية، أما العمود الخامس فيبين نسبة العملة في التداول الى الودائع تحت الطلب ، اذ نلاحظ ارتفاع وانخفاض هذه النسبة وبشكل متذبذب اذا شكلت اعلى نسبة في عام 2006 وبنسبة 10.66 وأقل نسبة عام 2003 اذ وصلت 3.61 ومن الملاحظ بان سرعة دوران النقود ترتفع وتنخفض تبعا للزيادة والانخفاض للعملة في التداول وتتأثر بنفس الأسباب التي تم ذكرها سابقاَ ، وهذا يؤكد تنامي حجم الاقتصاد الخفي لان من اهم مؤشراته هو ارتفاع نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب. في حين يوضح العمود السادس معدل التغير السنوي لنسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب، باعتبار ان سنة 2013 هي سنة الأساس لأنها تمثل اقل نسبة للعملة في التداول إلى مجمل الودائع تحت الطلب بنسبة 0.90 كما هو مبين في العمود الخامس .

ويلاحظ من العمود السابع الذي يمثل سرعة دوران النقود V للمدة 2000 – 2013 اذ كان 0.77 في سنة 2000 وبدأ بالانخفاض عام 2001 حيث بلغ 0.5 ثم بعد ذلك بدأ بالتصاعد لعام 2010 ومن ثم تذبذب بين الصعود والانخفاض وهذا التذبذب ناتج من عدم ثقة الإفراد بقيمة الدينار العراقي كمخزن للقيمة ، وإن الزيادات الحاصلة في سرعة دوران النقود في الفترة 2003 إلى 2010 اي بعد سقوط نظام البعث والاحتلال الأمريكي للعراق راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل مستمر وزيادة نسبة الاقتصاد الخفي بسبب ضعف الأجهزة الرقابية ، أما الانخفاض في سرعة دوران النقود اعتبارا من سنة 2010 و2011 لا يعزى الا لسببين الأول عودة الثقة بالدينار العراقي كمخزن للقيمة والثاني ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع صادرات النفط من جهة وارتفاع أسعار النفط عالمياً من جهة أخرى، فهذا الانخفاض في سرعة دوران النقود لا يعود إلى انخفاض حجم الاقتصاد الخفي بل للسببين المذكورين .

ويتضح من العمود الثامن بأن هناك نمواً ملحوظاً في حجم الاقتصاد الخفي في العراق، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب كعدم وجود استقرار سياسي واقتصادي، وظهور طبقة من المحتكرين المستغلين لنفوذهم السياسية وعدم تسجيلهم لأنشطتهم الاقتصادية بصورة رسمية وعدم خضوعهم للمساءلة وتمتعهم الحصانة أدت إلى تنامي هذه الظاهرة، كما أن عدم كفاءة النظام الضريبي يدفع المكلفين إلى التهرب من دفع الضريبة، فضلاً عن تخلف النظام السياسي الذي أدى إلى تخلف النظام الاقتصادي والاجتماعي، ايضاً تدني مستويات الأجور التي لا تتلأئم مع مستوى المعيشة يدفع الأفراد نحو التوجه إلى ممارسة أنشطة خفية. بالإضافة إلى ارتفاع كلفة المعاملات والإجراءات الروتينية تدفع الأفراد إلى إتباع الطرق غير المشروعة لإتمام معاملاتهم، وعدم قدرة القطاع الحكومي على توفير فرص العمل، كما ان انتشار الفساد الإداري والمالي وتهريب رؤوس أموال كبيرة خارج البلاد والاحتكار الأجنبي لبعض الأنشطة التجارية المحلية. كل هذه الاسباب تؤدي إلى تنامي حجم ممارسات الاقتصاد الخفي في العراق بشكل كبير. وعليه فإن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد العراقي تتمثل بالآتي:

1. التجارة في النقد الأجنبي وخصوصا بعد عام 2003 .
2. التجارة في السلع المحظورة التعامل فيها محلياً ودولياً ( كالأسلحة والمخدرات ).
3. تهريب السلع عبر الحدود مع الدول المجاورة .
4. لجوء بعض الأفراد إلى استيراد بعض السلع على أنها أمتعة شخصية دون أن تخضع لرسوم جمركية .
5. انتشار ظاهرة الشركات الوهمية والبنوك الأهلية التي تعمل على غسيل الأموال المشبوهة.
6. انتشار الفساد المالي والإداري بكافة إشكالها بشكل عام في العراق وخاصة في المديرية العامة للضرائب.
7. الرشاوي والاختلاسات في كافة الأنشطة الخاصة والعامة .
8. انتشار الأسواق الشعبية والباعة المتجولين.
9. وجود العديد من الفلاحين الذين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة ولا يتم تدوينها في حسابات الناتج المحلي.
10. وجود عدد لا يستهان به من سيارات الأجرة التي لا تخضع للضرائب وأحيانا ليس لها أي علامة مميزة.

## 5.المبحث الثالث: تقدير وتحليل أثر الاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي في العراق للفترة (2000–2013)

### 1.5 منهجية الدراسة:

تتضمن منهجية الدارسة ما يلي:

**1.1.5اختبار استقرار السلاسل الزمنية** Stability Time Series Test:يستخدم هذا اختبار لمعرفة هلى السلسلة الزمنية للمتغيرات مستقرة أم لا، ولان استخدام السلسلة الزمنية وهي غير مستقرة في نموذج الانحدار البسيط والمتعدد يجعل النتائج تكون مزيفة ويسمى بالانحدار المزيف، بمعنى وجود اتجاه عام (Trend) في السلاسل الزمنية يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بينها حتى لو كان الاتجاه العام هو القاسم الوحيد المشترك بين هذه السلاسل، ولمعرفة درجة استقرار السلسلة يتم استخدام عدة اختبارات ومنها اختبار جذر الوحدة Unit Root Test لديفيد ديكي ووليام فوللر وما يسمى اختبار Dickey-Fuller. واختبار ديكي فولار الموسع ADF حيث يعد أكفا اختبارات جذر الوحدة. أما درجة التكامل فهي تشير هل السلسلة الزمنية مستقرة في $I_{(0)}$ أو مستقرة في الفروقات الأولى$I_{(1)}$ أو الثانية$I_{(2)}$ . فإذا كان الاختلاف الأول مستقر والدالة غير مستقرة في المستويات يقال ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى $I\sim_{(1)}$ ، واغلب المتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم استقرار السلسلة الزمنية ومتكاملة من الدرجة الأولى.(صفاوي ، 2008 : 17–18)

**2.1.5 اختبار التكامل المشترك** Joint Integration Testing: بعد أن يتم تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة يتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات ذات نفس درجة التكامل. فالتكامل المشترك هو المزج بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتقدير الانحداري الخطي لها بقصد تفادي مشكلة التقدير الزائف بين المتغيرات الاقتصادية ومعرفة اتجاه السببية بينها. وهنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشف عن وجود التكامل المشترك ومنها اختبار انجل وجرانجر واختبار جوهانس جيسلس لمعرفة وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات. اذا كان المتغيرات غير مستقرة حتى لو كان نتائج تقدير الانحدار مثل $R^2$ وقيم t المحسوبة كبيرة فإنها من الممكن ان تكون عبارة عن علاقة زائفة راجعه الى متغير اخر وهو عامل الزمن ( t ) يؤثر فيهما جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبة، بمعنى أخر هذه العلاقة

عبارة عن علاقة ارتباط وليس علاقة سببية، وبهدف تحقيق استقرار في

$$\Delta Y_t = \gamma \hat{Z}_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

السلسلة الزمنية فإن الأمر يتطلب اخذ الفرق لكنه قد يؤدي الى فقدان خصائص المدى الطويل، ولذلك وبهدف المحافظة على خصائص المدى القصير والطويل للسلاسل الزمنية، وتكوين نماذج تكون مستقرة وان كانت هذه المتغيرات غير مستقرة في الأصل وهنا تكمن فكرة التكامل المشترك.(عبد الرزاق ، 2012 : 156)

ويمكن تمثيل هذه العلاقة المتكاملة بدالة التكامل المشترك Joint integration function بين المتغيرات بالشكل الآتي:

وللكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتم إجراء الاختبارات التالية:

$$X_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \ldots\ldots\ldots \beta_n X_{nt}$$

- اختبار انجل جرنجر: حيث يشترط كما ذكرنا سابقاً أن تكون المتغيرات محل الدارسة متكاملة من نفس الدرجة ، ويجري هذا الاختبار في حالة وجود متغيرين فقط.
- اختبار جوهانس جيسلس (Johansen Juselius Test): يعتمد هذا الاختبار على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستعمال طريقة الامكانية العظمىLR، حيث يقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

أ- عدم وجود تكامل مشترك : $H_0$

ب- وجود تكامـــــل مشترك :$H_1$

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة يتم إجراء الاختبارين التاليتين:

أ- يفترض وجود q من متجهات التكامل المشترك مقابل الأنموذج العام غير المقيد r=q ويتم تقديرها حسب هذه المعادلة:

حيث:

T: عينة الدراسة

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} ln\,(1-\hat{\lambda}_i)$$

r: عدد متجهات التكامل المشترك

λ: اصغر قيم المتجهات الذاتية r-q

ب- اختبار القيم القصوى (max λ): والتي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

ويتم الحكم كما يلي:

إذا كانت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية LR عند مستوى معنوي

$$\lambda_{Max}(r, r+1) = -T ln\,(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

معين اكبر من القيمة الحرجة يتم رفض فرضية العدم $H_0$ وقبول الفرضية البدبلة $H_1$ وعليه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة والعكس صحيح.

**تقدير نموذج تصحيح الخطأ** estimation error correction model (ECM)

يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، لتفسير سلوك

$$\left(\hat{Z}_{t-1} = Y_{t-1} - \hat{\alpha} - \hat{\beta} X_{t-1}\right)$$

المتغيرات على المدى القصير بهدف تحقيق التوازن على المدى الطويل. ولتقدير ECM يتم إدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة المدى كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة.(صفاوي ، 2012 : 156)

وفق العلاقة التالية:

حيث: ؟ تسمى معلمة سرعة التعديل للتوازن.

ونقوم باختبار الفرض التالي: ؟ <0 وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

## 2.5 توصيف متغيرات البحث

### 1.2.5 المتغير التابع يتمثل بالإنفاق الحكومي

Government Expenditure :يشمل جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية. ويتكون هيكل الإنفاق الحكومي في العراق حسب التقسيم الاقتصادي من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، وتتكون النفقات الجارية من ثلاثة مكونات رئيسية هي الأجور والرواتب وما ينفق على شراء السلع والخدمات وأخيراً التحويلات الجارية .ويغلب عليها طابع الدورية والتكرار من سنة إلى أخرى ويطلق عليها أحياناً النفقات العادية، وهي ضرورية لتشغيل المرافق العامة للدولة ولتأدية الأعمال الحكومية. أما النفقات الرأسمالية فتتمثل بنفقات استثمارية على المشروعات التطويرية ومشروعات البنية الأساسية.

### 2.2.5 المتغيرات المستقلة:

أ- **الاقتصاد الخفي** Hidden Economy : تم الحصول على تقديرات هذا الاقتصاد باستخدام أسلوب الطريقة النقدية من خلال معدل النقود السائلة في التداول إلى الودائع تحت الطلب. ومن المتوقع بان يكون لهذا المتغير تأثير سلبي على حجم الإنفاق الحكومي.

ب- **الضرائب** Taxes: وتضم جميع المتحصلات الحكومية من الضرائب بأنواعها المختلفة( المباشرة وغير المباشرة ) بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد . ويتوقع ان يكون لهذا المتغير تأثير ايجابي ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي.

ت- **مؤشر السيطرة على الفساد** Control of Corruption Index: يقيس هذا المؤشر الفساد بمختلف أشكاله، لاسيما فيما يتعلق باستغلال المنصب العام لتحقيق منافع شخصية وكيف يمكن

السيطرة على حجمه. ويتوقع بان يكون له تأثير ايجابي على حجم الإنفاق الحكومي.

**ث– الدخل القومي**National Income **:** عبارة عن مجموع الدخول المكتسبة في البلد خلال مدة زمنية معينة( مثلاً سنة واحدة)نتيجة المساهمة في العملية الإنتاجية. ويوضح إن كانت البلاد المعنية تنمو أم أنه يتراجع. ويتوقع بان يكون له تأثير ايجابي على حجم الإنفاق الحكومي.

### 3.5 نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات

تم تطبيق اختبار Jarque-Bera على بيانات البحث، حيث تبين من خلال جدول (2) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث تتبع التوزيع الطبيعي عند مستويات الدلالة 1 ٪ و 5 ٪ و10 ٪ ، وتبين ذلك من خلال قيمة الاحتمالية لجميع متغيرات حيث انها اكبر من جميع مستويات الدلالة.

**جدول** (2): نتائج التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

| المتغيرات | الإنفاق الحكومي G | الإيرادات الضريبية T | الاقتصاد الخفي HE | مؤشر السيطرة على الفساد CO | الدخل القومي Y |
|---|---|---|---|---|---|
| Jarque-Bera | 0.904 | 2.051 | 1.478 | 1.350 | 0.942 |
| قيمة الاحتمالية | 0.637 | 0.359 | 0.478 | 0.509 | 0.625 |

### 4.5 نتائج اختبار عدم سكون السلاسل الزمنية (جذر الوحدة Unit Root)

من الجدول (3) وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة لديكي – فوللر الموسع تبين أن جميع السلاسل الزمنية( الإنفاق الحكومي ، الضرائب ، الاقتصاد الخفي ، الدخل القومي و السيطرة على الفساد) لا تتمتع بالسكون عند المستوى $I_{(0)}$ ، اي ان السلاسل الزمنية غير ساكنة، وتستقر هذه السلاسل بعد أخذ الفروق الأولى لها، فالسلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق الحكومي تستقر بعد اخذ الفروق الأولى لها عند المستوى $I_{(1)}$ وعند تضمين ثابت أو ثابت مع اتجاه وفترة أبطاء واحدة، بينما السلسلة الزمنية لمتغير الاقتصاد الخفي تستقر بعد اخذ الفروق الأولى لها عند المستوى $I_{(1)}$ وعند تضمين ثابت مع الاتجاه فقط. في حين أن السلاسل الزمنية لبقية المتغيرات (الإيرادات الضريبية والسيطرة على الفساد والدخل القومي) تستقر بعد اخذ الفروق الأولى لها عند المستوى $I_{(1)}$ وعند تضمين ثابت أو ثابت مع الاتجاه او بدون ثابت او اتجاه ، وعليه فإن المتغيرات الخمسة حيث تبين ايضاً من خلال القيم المقدرة لـ (t) أنها أقل من القيم الجدولية بمعنى عدم معنويتها إحصائياً اي ان المتغيرات الخمسة هي متغيرات متكاملة من الرتبة الأولى، اي قبول فرضية العدم التي تنص بعدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات واحتوائها على جذر الوحدة وإنها متكاملة من الدرجة$I_{(1)}$ مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

**جدول** (3): نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller test statistic ADF)

| المتغيرات | المستوى $I_{(0)}$ | | | المستوى $I_{(1)}$ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ثابت | ثابت مع الاتجاه | بدون ثابت او اتجاه | ثابت | ثابت مع الاتجاه | بدون ثابت او اتجاه |
| الاقتصاد الخفي HE | -1.458 (0.522) | 0.905 (0.999) | -0.937 (0.293) | -0.318 (0.893) | -5.251 (0.007) | -0.528 (0.465) |
| الإنفاق الحكومي G | 1.794 (0.999) | -3.413 (0.11) | 3.931 (0.910) | -6.990 (0.000) | -8.282 (0.000) | -0.532 (0.463) |
| الإيرادات الضريبية T | -0.699 (0.814) | -2.589 (0.290) | 0.261 (0.746) | -3.667 (0.023) | -3.63 (0.076) | -3.606 (0.001) |
| مؤشر السيطرة على الفساد CO | -1.568 (0.470) | -1.660 (0.710) | -0.620 (0.432) | -3.780 (0.018) | -3.685 (0.066) | -3.917 (0.001) |
| الدخل القومي Y | 0.460 (0.976) | -3.334 (0.11) | 2.539 (0.994) | -5.921 (0.000) | -4.310 (0.027) | -3.337 (0.003) |

- القيم داخل الأقواس تشير إلى المستويات المعنوية لـ(P-Values) والمستويات المقبولة هي 1 ٪ , 5 ٪ و 10 % .
- المتغيرات المعنوية عند مستوى $I_{(0)}$ لا يحسب لها جذر الوحدة عند الفروق الأولى $I_{(1)}$ .
- تم إعداد الجدول باستخدام برنامج ( Eviews 4 ).

### 5.5 اختبار التكامل المشترك Testing Cointegration

بعد أن تم إجراء اختبار جذر الوحدة للمتغيرات وتبين بأنها متكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$، يتم إجراء اختبار التكامل المشترك، القائم على اساس انه متغيرات محل الدراسة غير ساكنة وقد تكون متكاملة تكاملاً

مشتركاً (أي وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بينها) إذا كان بواقي معادلة الانحدار ساكنة ومستقرة. وكما بينه Engle & Granger في عام 1987 على انه حتى لو كان السلاسل الزمنية (منفردة) غير ساكنة، فإن التركيبات الخطية لها يمكن أن تكون ساكنة ويرجع ذلك إلى ان هناك قوى التوازن تميل إلى جعل هذه السلاسل تكون معاً في المدى الطويل. وعندما يتحقق ذلك فإن المتغيرات تعد متكاملة تكاملاً مشتركاً. وان معامل تصحيح الخطأ ينشا لكي تأخذ في الحساب الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل الناتجة من التكامل المشترك.

وكانت نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الجدول (4) أدناه.

**الجدول** (4): نتائج اختبار التكامل المشترك

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: G | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Sample: 2000-2013 | | | | |
| Included observations: 14 | | | | |
| White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | -4.48E+13 | 2.30E+13 | -1.948302 | 0.0832 |
| H | -0.021011 | 0.009361 | -2.244445 | 0.0515 |
| T | 4.721659 | 1.684920 | 2.802305 | 0.0206 |
| CO | -2.94E+13 | 1.59E+13 | -1.849753 | 0.1000 |
| Y | 0.394756 | 0.019402 | 20.34601 | 0.0000 |
| R-squared | 0.981813 | Mean dependent var | | 4.45E+13 |
| Adjusted R-squared | 0.973730 | S.D. dependent var | | 3.62E+13 |
| S.E. of regression | 5.87E+12 | Akaike info criterion | | 61.91049 |
| Sum squared resid | 3.10E+26 | Schwarz criterion | | 62.13872 |
| Log likelihood | -428.3734 | F-statistic | | 121.4638 |
| Durbin-Watson stat | 1.973473 | Prob(F-statistic) | | 0.00000 |
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | | |
| F-statistic | 0.001411 | Probability | 0.970958 | |
| Obs*R-squared | 0.002469 | Probability | 0.960374 | |
| ARCH Test: | | | | |
| F-statistic | 2.220691 | Probability | 0.164473 | |
| Obs*R-squared | 3.965112 | Probability | 0.137717 | |

| White Heteroskedasticity Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.656104 | Probability | 0.148418 |
| Obs*R-squared | 11.33321 | Probability | 0.183524 |

وقد أوضحت النتائج في الجدول (4) النموذج المقدرة خالي من المشاكل القياسية والإحصائية حيث تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (المتسلسل) حيث بلغت قيمة اختبار دربن واتسون D.W (1.9735) وعند مقارنتها بالقيم الجدولية العليا dl فهي تساوي (0.441) والقيم الجدولية السفلى du التي تساوي (1.757) في ظل عدد المتغيرات المستقلة (K=4) وعدد المشاهدات (N=14) وعند مستوى المعنوي 1 ٪ ، حيث نلاحظ بأن القيمة المقدرة أكبر من du اي أنها تقع ضمن منطقة قبول الفرضية التي تدل على عدم وجود مشكلة الارتباط المتسلسل بين قيم المتغير العشوائي، وبهدف التأكد من عدم وجود هذه المشكلة تم إجراء اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وتبين من خلال نتائجها عدم معنوية اختبار F الذي يتم من خلاله التاكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كما وتم التأكد من خلال اختبار White Heteroskedasticity Test عدم وجود مشكلة تباين حد الخطأ حيث تبينت عدم معنوية قيمة F مما يدل على عدم وجود هذه المشكلة، ومن خلال اختبار ARCH Test تبين عدم وجود

مشكلة اختلاف التباين حيث ظهرت عدم معنوية قيمة F مما يدل على عدم وجود هذه المشكلة. ومن خلال اختبار F تم التأكد من المعنوية الإحصائية للنموذج المستخدم إذا بلغت القيمة المحسوبة له (121.5) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1٪ والبالغة (0.000) وهذا يعني ملائمة هذا النموذج في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. كما وتشير قيمة معامل التحديد المعدل $R^2$والبالغة (0.97) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير في المتغير التابع ، اي ان ما قيمته 97 ٪ من التغيرات في حجم الإنفاق الحكومي سببه المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(حجم الاقتصاد الخفي والضرائب والدخل القومي والسيطرة على الفساد) ويتضح وجود علاقة معنوية التأثير بين اغلب المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ولا تخالف منطوق النظرية الاقتصادية فمتغير الضرائب والدخل القومي كان تأثيرهما ايجابي ومعنوي بينما متغير حجم الاقتصاد الخفي كان معنوي وسالب التأثير، ما عدا متغير السيطرة على الفساد فقد ظهر عدم معنويته .

وبعد الحصول على بواقي معادلة التكامل المشترك تم تقدير البواقي ومن ثم إجراء اختبار مدى استقرارية سلسلة البواقي من خلال اختبار (ADF) وتم الحصول على النتائج في جدول (5)، ويلاحظ من خلال الجدول ان البواقي غير مستقرة بثابت مع الاتجاه ولكنها مستقرة عند المستوى الأول $I_{(0)}$ بثابت وبدون ثابت او اتجاه، مما يدل على وجود التكامل المشترك بين المتغيرات اي وجود علاقة طويلة الأجل بينها.

**جدول** (5): نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF لبواقي معادلة التكامل المشترك

| المتغير | المستوى $I_{(0)}$ | | |
|---|---|---|---|
| | ثابت | ثابت مع الاتجاه | بدون |
| البواقي | -3.273<br>(0.039) | -3.148<br>(0.137) | -3.419<br>(0.003) |

كما ويمكن تأكيد هذه النتائج عن طريق اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن–جسلس فهو يتفوق على اختبار انجل كرانجر الذي يتم تطبيقه في حالة وجود متغيرين فقط ، في حين اختبار جوهانسن–جسلس يطبق في حال وجود أكثر من متغيرين، حيث يتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ويوضح الجدول (6) نتائج هذا الاختبار حيث يلاحظ رفض فرضية العدم ( r = 0 ) التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فالقيمة المحسوبة لاختبار الأثر بلغت (59.02) عند مستوى الدلالة 5٪ أكبر من القيمة الحرجة للاختبار نفسه والبالغة (39.89). وكذلك بالنسبة للقيمة المحسوبة والبالغة (23.43) فهي أقل من القيمة الحرجة لاختبار الأثر ( Trace test ) عند مستوى 5 ٪ والبالغة ( 24.31 ) وبهذا نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك ، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. إضافة إلى ذلك فإن وجود علاقة التكامل المشترك تعني أن المتغيرات يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة الأجل.

**الجدول** ( 6): نتائج اختبار جوهانسن – جسلس للتكامل المشترك

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Sample(adjusted): 2002 2013 | | | | |
| Included observations: 12 after adjusting endpoints | | | | |
| Trend assumption: No deterministic trend | | | | |
| Series: G T H Y CO | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 1 | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test | | | | |
| Hypothesized | | Trace | 5 Percent | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | |
| r = 0 | 0.948489 | 59.01702 | 39.89 | |
| r = 1 | 0.706152 | 23.42561 | 24.31 | |
| r = 2 | 0.434853 | 8.729303 | 12.53 | |
| r = 3 | 0.145101 | 1.881266 | 3.84 | |
| *(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level | | | | |
| Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels | | | | |
| Hypothesized | | Max-Eigen | 5 Percent | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | |
| r = 0 | 0.948489 | 35.59141 | 23.80 | |
| r = 1 | 0.706152 | 14.69631 | 17.89 | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| r = 2 | 0.434853 | 6.848037 | 11.44 | |
| r = 3 | 0.145101 | 1.881266 | 3.84 | |
| *(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level | | | | |
| Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels | | | | |

r = عدد متجهات التكامل المشترك وتشير احصائية اختبار trace إلى قبول الفرضية البديلة بوجود قيمة تكامل مشترك واحد عند مستوى 5 ٪.

## 6.5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM ( Error correction model )

وقد تم تقدير معادلة التكامل المشترك ( معادلة العلاقة التوازنية طويلة الأجل) ومن ثم إدراج البواقي المقدرة ( $\hat{e}$ ) مبطأة لفترة واحدة في معادلة نموذج تصحيح الخطأ، كما هو مبين في الجدول (7).

**الجدول** (7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المرحلتين لانجل كرانجر

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: G | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Sample: 2000 2013 | | | | |
| Included observations: 14 | | | | |
| White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | -2.75E+13 | 1.38E+13 | -1.991471 | 0.0816 |
| H | -0.012714 | 0.005808 | -2.188976 | 0.0600 |
| T | 5.601028 | 1.316152 | 4.255608 | 0.0028 |
| CO | -1.69E+13 | 9.66E+12 | -1.749344 | 0.1184 |
| Y | 0.375811 | 0.019098 | 19.67813 | 0.0000 |
| E1 | -0.589135 | 0.195705 | -3.010318 | 0.0168 |
| R-squared | 0.992352 | Mean dependent var | | 4.45E+13 |
| Adjusted R-squared | 0.987571 | S.D. dependent var | | 3.62E+13 |
| S.E. of regression | 4.03E+12 | Akaike info criterion | | 61.18713 |
| Sum squared resid | 1.30E+26 | Schwarz criterion | | 61.46101 |
| Log likelihood | -422.3099 | F-statistic | | 207.5947 |
| Durbin-Watson stat | 1.254915 | Prob(F-statistic) | | 0.000000 |

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.921870 | Probability | 0.208200 |
| Obs*R-squared | 3.015756 | Probability | 0.082459 |

ARCH Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.019491 | Probability | 0.891493 |
| Obs*R-squared | 0.022994 | Probability | 0.879474 |

White Heteroskedasticity Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.656104 | Probability | 0.148418 |
| Obs*R-squared | 11.33321 | Probability | 0.183524 |

وتوضح النتائج المبينة في الجدول (7) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، فقد بلغت قيمة اختبار D.W (1.255) وبالمقارنة مع القيم الجدولية العليا dl والتي تساوي (0.343) والقيم الجدولية السفلى du تساوي (2.049) وعدد المتغيرات المستقلة (K=4) وعدد المشاهدات (N=14) عند مستوى 1 ٪ ، وبما أن قيمة الاختبار أكبر من dl واقل من du فإنها تقع في المنطقة الحرجة، ولهذا وبهدف التأكد أجري اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ، حيث تبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة اختبار

Fغير معنوية. كما وأظهر اختبار White Heteroskedasticity Test عدم وجود مشكلة تباين حد الخطأ حيث ظهرت عدم معنوية قيمة F ، وباستخدام اختبار ARCH Test تم التأكد خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين حيث ظهرت عدم معنوية قيمة F. كما وتم التأكد من المعنوية الإحصائية للنموذج المستخدم باستخدام اختبار F إذا بلغت القيمة المحسوبة له (207.6) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1٪ والبالغة (0.0000) وهذا يعني ملائمة الأنموذج المقدر في تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. كما وتشير قيمة معامل التحديد المعدل والبالغة (0.98) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، اي ان ما نسبته 98 ٪ من التغيرات في حجم الإنفاق الحكومي سببه المتغيرات المستقلة. ويلاحظ معنوية قيمة حد تصحيح الخطأ E1 البالغة( 0.589–) عند مستوى الدلالة 1 ٪ مع الإشارة السالبة التي تشير إلى أن حجم الإنفاق الحكومي في هذه الفترة تتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقية من الفترة (t-1) بما يعادل 59 ٪ ، وبعبارة اخرى فإن حجم الإنفاق الحكومي في الفترة الأولى تصحح من اختلال قيمته التوازنية في كل فترة ماضية بحدود 59 ٪ أي عندما ينحرف حجم الإنفاق الحكومي خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 59 ٪ من هذا الانحراف (الاختلال) في الفترة t ، والحقيقة فإن هذا المقدر يعكس نسبة تصحيح مرتفعة نوعا ما نحو التوازن بمعنى أن حجم الإنفاق الحكومي مستقر ما يقارب (1/ 0.589 = 1.7) أي ما يعادل أقل من شهرين باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة التغير في محدداته.

وتبين عدم اختلاف النتائج في الأجل القصير عن الأجل الطويل كثيراً ، فعلى ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ( العلاقة قصيرة الأجل) المدرجة في جدول (7) ونتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) في جدول رقم (4) يلاحظ أن متغير حجم الاقتصاد الخفي سالب ومعنوي التأثير على حجم الإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل ، أما بالنسبة للمتغيرين الضرائب والدخل القومي كان تأثيرهما ايجابي ومعنوي التأثير على حجم الإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل. بينما متغير السيطرة على الفساد فقد ظهر عدم معنويته في الأجلين القصير والطويل .

وتوضح النتائج هذا التأثير السلبي ( زيادة حجم الاقتصاد الخفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الحكومي بمقدار 0.013 في الأجل القصير وبمقدار 0.021 في الأجل الطويل ) لأنه يسبب زيادة نسبة التهرب من دفع الضرائب والرسوم وبالتالي فقدان الحكومة لنسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية مما يؤثر سلباً على موازنتها العامة وبالتالي انخفاض حجم النفقات اللازمة لتمويل مشاريع التنمية ، مما يلجا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات صرامة مثل زيادة معدل الضريبة وتشديد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والأمنية والقضائية. ولكن هذه النتائج لا تعكس بالضرورة التأثير السلبي الحقيقي للاقتصاد الخفي في العراق على الإنفاق الحكومي لأن نظام الاقتصاد العراقي لا يعتمد بشكل رئيسي على النظام الضريبي ولكنه يعتمد أساساً على عوائد مبيعاته من النفط والذي يشكل مصدرا أساسيا للدخل القومي وبالتالي أساسا للإنفاق الحكومي. لكون الاقتصاد العراقي يتصف بإنه اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد على إيرادات النفط كمصدر أساسي لتمويل الإنفاق الحكومي، اذ تشكل نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي نسبة كبيرة مع تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية الأخرى. لذا كان تأثير الاقتصاد الخفي تأثيرا ضئيلاً على حجم الإنفاق الحكومي في العراق للفترة (2003 –2013).

## 6.الاستنتاجات والتوصيات

### 1.6 الاستنتاجات:

1. عدم وجود اختلاف كبير بين نتائج الأجلين القصير والطويل ، فعلى ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (جدول رقم 8) ونتائج تقدير معادلة التكامل المشترك ( جدول 5 ) يلاحظ أن متغير حجم الاقتصاد الخفي سالب ومعنوي التأثير على حجم الإنفاق الحكومي في الأجلين، أما بالنسبة للمتغيرين الضرائب والدخل القومي كان تأثيرهما ايجابي ومعنوي التأثير على حجم الإنفاق الحكومي في الأجلين، بينما متغير السيطرة على الفساد فقد ظهر عدم معنويته في الأجلين.
2. صحة فرضيتي البحث أي أن للاقتصاد الخفي تأثير سلبي على حجم الإنفاق الحكومي في العراق من خلال خفض حصيلة الضرائب وبالتالي انخفاض الإنفاق الحكومي . كما أن هذا التأثير السلبي للاقتصاد الخفي في العراق على حجم الإنفاق الحكومي ضئيل، لأن نظام الاقتصاد العراقي يعتمد أساساً على عوائد مبيعاته من النفط وليس على النظام الضريبي.
3. دلت نتائج البحث أن هناك نمواً ملحوظاً في حجم الاقتصاد الخفي في العراق، يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد سوق الحر وظهور طبقة من السياسيين المحتكرين لنفوذهم وظهور أنشطة اقتصادية غير رسمية، فضلاً عن طبيعة النظام الضريبي الذي يشجع على التهرب الضريبي وتزوير الحسابات، كما وان ظهور الفساد الإداري والمالي وتهريب رؤوس الأموال أدى إلى تنامي حجم هذا الاقتصاد .
4. أن هذه الظاهرة لم تحظ بالتحليل الكافي لصعوبة رصدها وقياسها، وهذا من شانه تشويه الإحصاءات الرسمية المتخذة كأساس لتخطيط ورسم السياسات الاقتصادية في الدولة .

### 2.6 التوصيات:

1. إجراء المزيد من الدراسات تبين الآثار السلبية والايجابية للاقتصاد الخفي .
2. ضرورة إيجاد نظام عقوبات فعالة وصارمة وعلنية ضد الذين يمارسون مثل هذا النشاط وخاصة الأنشطة المحرمة.
3. وضع خطة لإعادة هيكلة الأسعار الضريبية بما يتناسب مع قدرة المواطن الضريبية.
4. العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي والأخلاقي بما يعزز من الثقة بالاقتصاد الرسمي ويحول دون تسرب العمالة الى اقتصاد الظل.
5. العمل على سن التشريعات والقوانين التي تساعد على تطوير الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتساهم في دمج هذين الاقتصاديين مع بعضهما.
6. إعادة النظر بشكل جدي بآلية الرواتب والأجور والعمل على رفعها بما يتناسب مع حاجة المواطن المعيشية.

## 7. المصادر


1. Edward Asiedu and Thanasis Stengos , 2014 , An Empirical Estimation of the Underground Economy in Ghana , Hindawi Publishing Corporation , Economics Research International Volume 2014, Article ID 891237, http://dx.doi.org/10.1155/2014/891237
2. Fethi ÖĞÜNÇ , Gökhan YILMAZ , 2000 , ESTIMATING THE UNDERGROUND ECONOMY IN TURKEY, THE CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY Research Department
3. Friedrich Schneider , Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro, 2010 , Shadow Economies All over the World New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007 , Policy Research Working Paper 5356 , The World Bank , Development Research Group.
4. Friedrich Schneider and Andreas Buehn, 2014, Estimating the Size of the Shadow Econo-my: Methods, Problems and Open Ques-tions, this paper was presented at the workshop "Shedding light on the shadow of econ-omy: A critical assessment of methods in tax research", organized by Christoph Kogler, Eva Hofmann and Erich Kirchler, all University of Vienna.
5. Manuel A. Hernandez , Estimating the Size of the Hidden Economy in Peru: A Currency Demand Approach, Revista de Ciencias Empresariales y Economía
6. Tanzi, V. (1983), "The underground economy in the United States: Annual estimates, 1930-1980, IMF Staff Papers, Vol. 80. P 283-305
7. **Gutmann** , **1977** : **26** ) Gutmann, P. [ 1977 ] " The Subtrerranean Economy " Financial Anlysts Journal. P 26.
8. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية ، للسنوات 2002 إلى 2013 .
9. الجنابي، د. طاهر ، 1991 ، دراسات في المالية العامة ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد . ص 10
10. الجوراني ، عدنان فرحان ، 2013 ، اقتصاد الظل .. الاطار المفاهيمي ، تقارير ودراسات . الشبكة العالمية العربية ، www.globalarabnetwork.com
11. دراوسي ، مسعود ، 2006 ، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر . ص172
12. سلمان ، حيان ، 2007 ، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق .ص 16–17
13. شيحان، شهاب حمد ، 2013 ، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد العراق حالة دراسية ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 5 ، العدد 10. ص 3
14. صالح ، عبد الجبار محمد ، 2005 ، الاقتصاد الموازي في العراق ، بحث مقدم إلى وزارة التخطيط ، بغداد . ص 4
15. صفاوي، صفاء يونس ، يحيى ، مزاحم محمد ، 2008 ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط واليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد 14 . ص 17–18
16. عبد الرزاق ، كنعان عبد اللطيف ، الجبوري ، أنسام خالد حسن ، 2012 ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد33 ، بغداد . ص 156
17. عبيس، تركي ناظم،2010 ، مدخل في الضريبة وعلاقتها بالقانون، جامعة بابل،كلية الزراعة.ص 2–8 . ww.uobabylon.edu.iq
18. علي ، اسامة الجيلاني ، 2008 ، الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه وحجمه وآثاره الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي WWW.THEGULFIZ.COM
19. علي ، د. بو دلال ، 2013 ، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري : دراسة قياسية تحليلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الخامسة ، العدد 37 ، جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر.
20. العمري ، هشام محمد صفوت ، 1986 ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الأول ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد . ص ص82–83
21. عوض ، صفوت عبد السلام ، 2002 ، الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه ، دار النهضة العربية. بيروت . ص8–11

**كارتيكرنا ئابووراڤەشارتی ل سەر قەبارا خەرجیێ میری ل عیراقی ژ سالا 2000 هەتا 2013 لێ دەمێ دریژ و کورت**

**پوختە:**

ئارمانج ژ ڤە ڤەکولینێ ئەوە ئەم بزانین کارتیکرنا ئابووراڤەشارتی ل سەر قەبارا خەرجیێ میری ل عیراقی ژ سالا 2000 هەتا 2013 لێ دەمێ دریژ و کورت ، دڤی ڤەکولیندا ریێکێن ستاندەرد وەك پشکنینا رەگێ ئێکێ (جذر الوحدة) وتەمامیا هەڤبەش (التكامل المشترك) ومودیلا راستڤەکرنا خەلەتیێ (تصحيح الخطأ) هاتینە بکارئینان بو جیبەجیکرنا ئارمانجا ڤەکولینێ، ڤەکولینێ دیارکر کو ئەنجامێن دەمی کورت کەلەك جیاواز نەبوون ژ دەمی دریژ ، ولدیڤ ئەنجامین دەمی دریژ ودەمی کورت دیاربو کو قەبارا ئابووراڤەشارتی کارتێکرنەکا نێگەتیف ومعنوی هەیە ل سەر قەبارا خەرجیا میری بریکا کیمکرنا باجێ ، کو دی بیتە ئەگەری کێمکرنا خەرجیا میری هەروەسا نەشیانا کەرتێ میری بو بیشکیشکرنا هاریکاریێ بو پروژین میری ، هەروەسا هاتە دیار کرن ژ ئەنجاما کو کارتیکرنا ئابووراڤەشارتی سەر قەبارا خەرجا میری کێمە جونکی سیستەمی ئابووریی عیراقی ل سەر بنەمایێ سیستەمی باجی نینە بەلکو اعتمادا ڤی سیستەمی سەر داهاتیێ فروتنا پەترولێ یە کو ژ یێدەرێ سەرەکی یێ داهاتیێ نەتەوەیێ عراقی و خەرجیا میری یە.

**پەیڤێن سەرەکی**: ئابووراڤەشارتی، خەرجێ میری، پشکنینا رەگێ ئێکێ، پشکنینا تەمامیا هەڤبەش.

## The Impact of the Hidden Economy on Government Expenditure (Econometrics Analysis Study in Iraq)

**Abstract:**

This research aims to find the impact of the hidden economy on the size of government Expenditure in Iraq for the period (2000 - 2013) in the short and long term, it has been using the standard methods of testing the unit root test of common integration model and error correction to reach the goal of the research. The research found that the search in the short term for long-term results did not differ much, In light of the results of estimating the joint integration equation (long-term relationship) and the results of estimation error correction model (short-term relationship) show that the variable size of the hidden economy negative and significant impact on Expenditure of government in term through lower tax revenues and thus lower government Expenditure and an inability to finance government development projects. It emerged from the search results that the negative impact of the economy hidden on government Expenditure in Iraq minimal because the Iraqi economy system depends mainly on the tax system, but mainly depends on the revenues of sales of oil, which constitutes a major source of national income and thus mainly of government Expenditure.

**Keywords:** Hidden Economy, Government Expenditure, unit root test, Joint integrating Test.